● أخبار قصيرة

طالبان: السنوار من أعظم المناضلين في التاريخ

صرّح «أنس حقاني»، أحد كبار قادة حركة طالبان، في تصريحاتٍ حديثة له، بأن يحيى السنوار، القائد السياسي لحركة حماس، يُعَدُّ من أعظم المناضلين في التاريخ.
وأضاف حقاني، عبر منصة «إكس»، أن حياته وموته كليهما يحملان أهمية خاصة.
وأكد قائلاً: «سترسم خطوط دماء السنوار المعنى الحقيقي للحياة وخريطة الحرية لأجيالٍ عديدة قادمة».
وكان «خليل الحية»، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، قد أكد في وقتٍ سابق خبر استشهاد «يحيى السنوار»، رئيس المكتب السياسي للحركة.

سيناتور أميركي يتهم بايدن بالتقاعس في الملف الأوكراني

وجه السيناتور روجر ويكر انتقادات حادة لإدارة الرئيس بايدن، متهماً إياها بالتقاعس في معالجة الملف الأوكراني.
وأعرب السيناتور الجمهوري، في تغريدة على منصة "إكس"، عن استيائه من الأداء الحكومي خلال الربع الأخير. وشدد ويكر على أن تباطؤ الإدارة الحالية في اتخاذ خطوات فعالة تجاه الأزمة الأوكرانية سيلقي بظلاله على الإدارة المقبلة. غير أنه استدرك قائلاً إن الفترة المتبقية من ولاية بايدن، والتي تقدر بنحو ٩٠ يوماً، قد تكون كافية لإحداث تغيير جوهري إذا ما تم استثمارها بالشكل الأمثل.

اتفاق بين حركة الإنصاف وجمعية علماء الإسلام لتعديل الدستور الباكستاني

توصلت حركة الإنصاف وجمعية علماء الإسلام - المنتميتان إلى جناحي المعارضة والأغلبية في المجلس الوطني الباكستاني - إلى اتفاق حول إعداد وصياغة مسودة مشتركة لتعديل الدستور.
وأعلن جوهر علي خان، رئيس حزب حركة الإنصاف، هذا الخبر قائلاً: «بعد محادثات طويلة مع المولوي فضل الرحمن (رئيس جمعية علماء الإسلام)، توصلنا إلى اتفاق بشأن مسودة تعديل الدستور.»
وأضاف: «إن أي تعاون من جانبنا مع الحكومة المركزية (الباكستانية) للموافقة على التعديل في المجلس الوطني يعتمد على لقائنا مع عمران خان في السجن، إذ إننا لن نوافق على تعديل الدستور ما لم يصادق خان على هذا التعديل.»

في ظل دعمها لأوكرانيا والكيان الصهيوني

استياء الشعب الألماني من سياسة شولتس

الوفاق/ في ظل الأزمة الأوكرانية المستمرة، تشهد الساحة الأوروبية تحولات جذرية في المواقف الشعبية تجاه السياسات الحكومية. تتصدر ألمانيا، إحدى أكبر القوى الاقتصادية في أوروبا، المشهد مع تصاعد الاحتجاجات ضد الدعم العسكري لأوكرانيا.
هذه التطورات لا تقتصر على القضية الأوكرانية فحسب، بل تمتد لتشمل مواقف ألمانيا من النزاعات الأخرى في العالم، مما يضع الحكومة الألمانية في موقف حرج بين التزاماتها الدولية ومطالب شعبها. يسلط هذا المقال الضوء على تفاصيل هذه الاحتجاجات، أسبابها، وتداعياتها المحتملة على المشهد السياسي الألماني والأوروبي ككل.
تتسبب المساعدات الأوروبية لأوكرانيا في إثارة استياء واحتجاجات متزايدة بين عامة الناس. وقد بدأت مؤخرًا موجة جديدة من الاحتجاجات في ألمانيا، حيث أصبح الدعم الشعبي للبرامج العسكرية للاتحاد الأوروبي غير مستقر بشكل حقيقي. وهذا يعرض شرعية الحكومات الأوروبية للخطر، خاصة في دول مثل ألمانيا، حيث لم يعد مواطنوها يرون قادتهم كممثلين حقيقيين للمصالح الوطنية.

إدانة توريد الأسلحة لأوكرانيا

في الأيام الأخيرة، خرج الآلاف إلى شوارع برلين ومدن ألمانية كبرى أخرى للتعبير عن معارضتهم للدعم العسكري الذي تقدمه البلاد لكييف. وقد ألقى المتظاهرون، المنتمون إلى مجموعات سياسية وحركات اجتماعية مختلفة، خطابات عامة تدين توريد الأسلحة للقوات الأوكرانية، مؤكدين أنهم غير مستعدين لإنفاق مواردهم وأسلحتهم لمساعدة كييف.
كان أحد الأسباب الرئيسية للاحتجاجات هو معارضة توريد صواريخ «توروس» الألمانية إلى أوكرانيا. فكما هو معروف، في الأشهر الأخيرة، تزايدت الضغوط من جانب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ومؤيديه لتوريد أسلحة قادرة على الوصول إلى أهداف «عميقة» في الأراضي غير المتنازع عليها للاتحاد الروسي. وقد حافظت حكومة أولاف شولتس على موقف ثابت بعدم الترخيص باستخدام أي أسلحة بعيدة المدى، لكن الضغط من اللوبي المؤيد للحرب قوي لدرجة أن العديد من المواطنين الألمان يخشون أن تستسلم الحكومة في النهاية - لهذا السبب، يخرج الناس إلى الشوارع لإظهار موقفهم بوضوح، مما يخلق نوعًا من «اللوبي المضاد» ضد المجموعات المؤيدة للحرب.

رفض التورط في الشرق الأوسط

بالإضافة إلى القضية الأوكرانية، كان المتظاهرون يحتجون أيضًا ضد تورط ألمانيا في نزاعات أخرى حول العالم، مثل اعتداءات و حروب الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط. فقد دعمت الدول الغربية تاريخيًا الكيان الصهيوني في جميع نزاعاته في المنطقة، لذلك يخشى الناس أن يشجع التصعيد على زيادة التورط الألماني في الحرب.
وقد أظهر المتظاهرون تضامنهم مع الشعب الفلسطيني وأوضحوا أنهم لا يريدون أن تتورط بلادهم في الأعمال العدائية.
وقال بعض المتظاهرين أثناء الاحتجاج في برلين: «لا لصواريخ توروس في أوكرانيا (...) لا لـ ١٠٠ مليار للتسلح والحرب (...) أوقفوا الإبادة الجماعية في غزة (...) فلسطين حرة».

شولتس يغامر بشعبيته

يأتي رد فعل نشطاء السلام بسبب وعد ألمانيا مؤخرًا بمزيد من التورط في النزاعات الحالية. فعلى الرغم من محاولة تجنب إرسال أسلحة قادرة على ضرب أهداف «عميقة» في روسيا، أعلن أولاف شولتس أنه سيرسل حزمة مساعدات عسكرية جديدة إلى كييف بقيمة ١,٤ مليار يورو. ووعد شولتس ببذل كل ما في وسعه لضمان استمرار ألمانيا كأكبر داعم للكيان الصهيوني في أوروبا، مرسلًا كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات والأموال إلى القوات المسلحة في كييف.
وقال: «ألمانيا هي أقوى داعم عسكري لأوكرانيا في أوروبا. وستظل كذلك. يمكنني أن أؤكد لكم ذلك».
وفي السياق نفسه، وعد شولتس في ١٠ أكتوبر بإرسال المزيد من الأسلحة إلى الكيان الصهيوني. وقال إن أي شائعات حول انخفاض المساعدات الألمانية للكيان الصهيوني كاذبة، موضحًا أن البلاد ستواصل توسيع التعاون العسكري مع الكيان.
وقال مؤخرًا: «(على الرغم من الشائعات والضغوط) لم نقرر عدم توريد الأسلحة للكيان. لقد وردنا أسلحة وسنواصل توريد الأسلحة. (اتخذت الحكومة الألمانية قرارات) تضمن أيضًا وجود المزيد من عمليات التسليم قريبًا».
في الواقع، بدأت تظهر تدريجيًا تقارير عن انخفاض المساعدات العسكرية الألمانية للدول الشريكة. وتستند هذه التقييمات إلى عاملين: من ناحية، الضغط الشعبي ضد حكومة شولتس الهشة، التي تثبت أنها ضعيفة وغير شعبية؛ ومن ناحية أخرى، هناك ظروف القدرة الإنتاجية لألمانيا نفسها، والتي تتراجع يومًا بعد يوم بسبب الصعوبات الاقتصادية والطاقية.
في الواقع، من الصعب جدًا على برلين أن تستمر في كونها موردًا رئيسيًا للتكنولوجيا العسكرية للدول المتحالفة مع الغرب على المدى الطويل ببساطة لأن الشعب الألماني لا يريد ذلك ولأن الوضع الاجتماعي في البلاد لا يسمح بمثل هذه النفقات.
إن إصرار شولتس على الحفاظ على التورط الألماني في النزاعات الحالية سيؤدي فقط إلى توسيع أزمة شرعية حكومته. وستصبح الاحتجاجات قريبًا أكثر تواترًا وربما أكثر توترًا، حيث يحتاج الشعب الألماني إلى إظهار استيائه من الوضع الحالي. يمكن القول إن شولتس يرتكب «انتحارًا» سياسيًا حقيقيًا من خلال إعطاء الأولوية لدعم أوكرانيا والكيان الصهيوني على حساب شعبيته بين مواطني البلاد.

بالإضافة إلى القضية الأوكرانية، كان المتظاهرون يحتجون أيضًا ضد تورط ألمانيا في نزاعات أخرى حول العالم، مثل اعتداءات وحروب الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط

بريطانيا.. تفاقم أزمة العبودية الحديثة

تواجه المملكة المتحدة تحدياً كبيراً في مكافحة ظاهرة العبودية الحديثة، التي تعد واحدة من أخطر التهديدات للحقوق الإنسانية في العصر الحالي.
وفي خطوة جديدة تعكس جدية الحكومة البريطانية في التعامل مع هذه المشكلة المتفاقمة، أعلنت وزارة الداخلية عن خطة طموحة لمعالجة الآلاف من حالات العبودية المتراكمة.
قامت وزارة الداخلية البريطانية بتوظيف ٢٠٠ شخص لتصفية تراكم بلغ ٢٣,٣٠٠ حالة من العبودية الحديثة التي خلفتها الحكومة السابقة، وفقاً لما صرحت به وزيرة الأمن، جيس فيليبس، لصحيفة الغارديان «The Guardian».
وقالت فيليبس، إن الوزارة تخطط لإنهاء حالة عدم اليقين الطويلة والمعاناة التي يعيشها الناجون من خلال إنهاء الملفات خلال عامين.
يأتي ذلك بعد تقارير تفيد بأن بعض الناجين من الاتجار بالبشر كانوا ينتظرون سنوات ليتم تعريفهم كضحايا للعبودية الحديثة.
وتكشف الأرقام حجم المشكلة في المملكة المتحدة، حيث يُقدر عدد ضحايا العبودية الحديثة بنحو ١٣٠ ألف ضحية، يعملون في عدة قطاعات بما في ذلك الزراعة والدعارة والرعاية.
وقد تعرض معظمهم لإساءات جنسية وجسدية واقتصادية مؤلمة لكنهم يواجهون تأخيرات طويلة في تأكيد وضعهم من خلال آلية الإحالة الوطنية (NRM).
وأكدت فيليبس، التي التقت بناجين من العبودية الحديثة يوم الخميس، أن الحكومة تحاول تصحيح الخطأ من خلال إصدار قرار نهائي في هذه العملية. وقالت: «لفترة طويلة جداً، لم يتم منح الناجين من العبودية الحديثة والتجارب المروعة التي عاشوها الاهتمام والدعم الذي يستحقونه، وهذا سيتغير».
وأضافت أن الإجراءات التي أعلنت عنها هي خطوة أولى نحو وضع الناجين في المقام الأول، والقضاء على تراكم قضايا العبودية الحديثة لإعطاء الضحايا الوضوح وراحة البال التي يحتاجون إليها للمضي قدماً في حياتهم.

وأشارت فيليبس، التي عملت عن كثب مع ضحايا العبودية الحديثة قبل انتخابها كعضو في البرلمان في عام ٢٠١٥، إلى أن الحكومة المحافظة الأخيرة سمحت بتراكم القضايا.
وقالت: «في السنوات الخمس الماضية، لم تهتم الحكومة الأخيرة بالعبودية الحديثة بما فيه الكفاية. لقد نقلوها لتصبح مسؤولية وزير الهجرة وأصبحت عرضاً جانبياً».
وأضافت: «إذا كنت ضحية لمثل هذه الجرائم الوحشية، وأحياناً الاغتصاب الوحشي، فمن المروع أن تضطر إلى الانتظار لاتخاذ قرار مثل هذا. إنه خطأ أخلاقي وسنقوم بتصحيح هذا الأمر».
وفي تطور ذي صلة، حذرت لجنة من أعضاء مجلس اللوردات في تقرير صدر الأسبوع الماضي من أن ثلاث قوانين هجرة حديثة أصدرتها الحكومة السابقة قيدت دعم الضحايا الذين كانوا يحصلون عليه بموجب قانون العبودية الحديثة لعام ٢٠١٥.
وأشارت اللجنة إلى أن وزارة الداخلية قد تحرم الأفراد من الحماية إذا اعتبرتهم «تهديداً للنظام العام» أو ظنوا أنهم طلبوا الدعم «بنوايا سيئة»، ما يعرّضهم لفقدان المساعدة القانونية. كما تم تشديد عتبة الأدلة لتحديد ما إذا كان الشخص قد تم الاتجار به، رغم أن اللجنة لم تجد أدلة على استغلال النظام من قبل المهاجرين غير الشرعيين.
وفي هذا السياق، قال بيتر فيلتشنيغ، من جمعية (Flex) إن الضحايا كانوا يُهددون بالترحيل إذا حاولوا رفع شكاوى بشأن معاملتهم. وأضاف أن التشريعات الجديدة، مثل قانون الجنسية والحدود، وقانون الهجرة غير الشرعية، وقانون سلامة رواندا، قد منحت المتاجرين بالبشر أدوات جديدة للضغط على الضحايا واستغلالهم.